



ولئن كان يُعاب على الصينيين أنهم أقل قابلية على الإبداع والابتكار، الأمر الذي كان يحد من المخاوف الغربية حيالهم سابقاً، إلا أن الصين اليوم تبدو وتبتكر على سوية الكثير من الدول المتقدمة. وابتداءً من العام 2015، سجلت الصين، بحسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أكثر من مليون طلب لتسجيل براءة اختراع، وذلك من بين 2.9 مليون طلب في العالم كله. فإذا كان ذلك لا يكفي، فقد سجلت الصين، بمفردها، في العام 2019 نصف طلبات براءات الاختراع في العالم. "الدكتاتورية" القائمة في الصين والتي يهاجمها الغرب الديمقراطي كل يوم، ويتذرع لها بالذرائع، هي التي تجعل الصين قوة استثنائية اليوم. لا الرئيس الصيني معروض للبيع في سوق نخاسة الديمقراطية، ولا أي مسؤول آخر في نظامه "الدكتاتوري" للديمقراطية تاريخ خاص بالغرب، وهي مشكلته، ولا أعرف لماذا يتعين أن تكون مشكلتنا نحن. ما نعرفه هو أننا ندفع ثمن خياراتها العدوانية، وميولها الطبيعية إلى ارتكاب جرائم الغزو والهيمنة والابتزاز والتهديد. لو كنت روسيا، لصوت لبقاء الرئيس بوتين حتى العام 2500، طالما لم يفسد، وطالما ظل يصغي للنصيحة.

حساباً في الخارج، ولا دولاراً واحداً، وكان أحد أوجه الانتقام من دكتاتوريته أن أصبح الفساد هو النظام في العراق الديمقراطي. ولقد جعل بوتين من مكافحة الفساد في السلطة جزءاً أصيلاً من بقائه على رأسها. وهو لا يحكم إلا من خلال حزمة مخصصة من المستشارين المتخصصين. مجموعات، لا مجموعة واحدة، تقدم له القرارات والتحليلات والخيارات والبدائل وترسم له أفق التوقعات، وليس من المستبعد على الإطلاق أن تقول له (لا) على خيار أو آخر. تلك الحزمة، تكاد لا تسمع لها صوتاً. ذلك لأنها ليست للبيع، ولا للاستعراضات التلفزيونية. واستشاراتها خاصة بصاحب القرار. يأخذ منها ما يشاء، ويهمل أو يرحب ما يشاء. ما يهم في نهاية المطاف، هو أنه يفعل ذلك لمصالح روسيا. قائد واحد، مثل دينغ هسيو بينغ، كان هو الذي أعاد صناعة الصين لتتحول من بلد فقير، غارق في الخلف، وبالكاد يتم تصنيفه كدولة من دول العالم الثالث، إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، وإلى بلد قوي ومزدهر ويشكل تحدياً استراتيجياً هائلاً لتفوذ الولايات المتحدة.

والأمثلة كثيرة إلى درجة تدفع المتمعن فيها إلى أن يستغيب طلباً لسطل يضع فيه غثيانه. وهم كذابون أيضاً. يرفعون شعارات ويقدمون وعداً لإغراء الناخبين، ثم يفعلون غيرهما. وهم لا يخدمون بلدانهم بالضرورة. توني بلير ذلك، يقم في إسرائيل أكثر مما يقم في بريطانيا، لأن ولاءه الحقيقي هو لمن يعطيه، وليس للبريطانيين الذين خدعوا به، ولا حتى لحزبه. فهل يخطئ بوتين لو أنه أراد البقاء في السلطة إلى ما يشاء؟ شيان يقران صلاح نظامه وصلاح خياراته: مكافحة الفساد، وحسن النصيحة. لا يوجد دليل حقيقي واحد يمكنه أن يثبت أن بوتين رجل فاسد. هناك مزاعم غريبة كثيرة، تشبه إلى حد بعيد المزاعم التي قالت إن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين يملك المليارات في حسابات خارجية، هو الذي ربما كان لا يملك حساباً مصرفياً خاصاً به داخل بلده نفسه. كان يشعر أنه يملك العراق، كما يملك كل شعبه. ويمكنه أن يدخل أي منزل، ومن فوره إلى المطبخ، ليأكل أو حتى لينام. "دكتاتور" كما قيل لنا، ولكنه كان في غنى عن مال قارون. ولم يكن أي من وزرائه يجروء على أن يملك

## فساد الديمقراطية وصلاح غيرها

ترضية لإقناع الناخبين بالصمت على فساد نظامهم، فيما أنهم لا يضطرون كثيراً كافرين، وبما أن حقوقهم الفردية مصانة إلى حد معين، فإنهم يجب أن يرضوا بحقيقة أنهم لا يملكون أي تأثير حقيقي على وجهة السياسات العامة. الحقيقة الأخرى، هي أن هذه الأنظمة التي بدأت بفوارق أيديولوجية كانت تضيء مذاقاً ما، وتميز بين خيارات وأخرى، انتهت إلى براغماتيات متشابهة إلى حد بعيد، بحيث لم يعد هناك الكثير من الفرق بين هذا الحزب أو ذلك، فحقائق السلطة شيء لا علاقة له بالأيديولوجيات ولا بالناخبين.

**لديمقراطية تاريخ خاص بالغرب وهي مشكلته ولا أعرف لماذا يتعين أن تكون مشكلتنا، نحن ما نعرفه هو أننا ندفع ثمن خياراتنا العدوانية وميولها الطبيعية إلى ارتكاب جرائم الغزو والهيمنة والابتزاز والتهديد**

سلسلة من الثوابت الاجتماعية والاقتصادية والقانونية تجعل الأنظمة الديمقراطية تشبه بعضها. ولكن هذه السلسلة نفسها، لا تحد من الفساد، كما لا تحد من الفوارق الاجتماعية، ولا التمييز الطبقي أو العرقي أو العنصري أو الديني، وهو في الواقع جزء من طبيعتها الراسخة.

علي الصراف  
كاتب عراقي

لا تكف وسائل الإعلام الغربية عن مهاجمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأنه يسعى، بتعديل الدستور والاستفتاء عليه، إلى البقاء في السلطة حتى العام 2036.

ولكن، هل يخطئ بوتين؟ وهل يتوجب على روسيا أن تسير على خطوات الديمقراطية الغربية لكي تسبب الرضا؟ ومن هم أولئك الذين يجب كسب رضاهم أصلاً؟ وهل يجب على كل دول العالم أن تمتثل لتقاليد الديمقراطيات الغربية؟ وهل هذه الديمقراطيات، هي نفسها، جديرة بالاحترام بالفعل؟

الأمثلة كثيرة على فساد الديمقراطية الغربية. وكلما أمعن المرء في تفاصيلها كلما زاد دهشة من أن فسادها يكاد يتغلغل في كل مفصل من مفصلها، ابتداءً من الترشيحات إلى الانتخابات إلى إدارة السلطة نفسها. رأس المال هناك هو الذي يقرر كل شيء، لا إرادة الناخبين. هذه هي الحقيقة الأولى. وهي حقيقة تسخر من الناخبين كما تسخر من مفهوم الديمقراطية نفسها. التبرعات والإعلانات والتوجيه الإعلامي وشراء الدم، ووليديات النفوذ، هي بالأحرى العناصر التي تقرر من يجب أن يفوز ومن يجب أن يخسر بل وحتى ما هي السياسات التي يتعين على الفائز أن يتبناها.

هناك منظومة قيم وأعراف وقوانين تحد من الأثر الكارثي لهذا النمط من الأنظمة، إلا أنها منظومة تشبه جائزة

## كازينوهات تركيا تعيد المخدرات والإرهاب والدولة العميقة

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العقبوي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

السياسة القانونية، يجد حزب العمال الكردستاني أرضية أكثر للعمل. وهذا يترك الحدود في جنوب شرق تركيا، وهي منطقة مهمة لتهرب المخدرات، تحت إشراف صارم من مجموعة معينة من الأفراد.

وبالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية، يمر طريق الهيرودين الأكثر فعالية إلى أوروبا من أفغانستان عبر إيران وتركيا. ومع ذلك، كان مالوفا أن يستخدم التجار الحدود التركية مع شمال العراق.

إن إعادة ظهور شخصيات مشهورة منذ التسعينات، مثل إطلاق سراح زعيم المافيا سيء السمعة الأطين تشاكجي من السجن كجزء من تدابير مواجهة فايروس كورونا، والمطالبة الأخيرة بإلغاء حزب الشعوب الديمقراطي من قبل رئيس حزب الوطن دوغو بيرينشيك تمثل علامة مهمة وواضحة.

كما تشير هجمات الشرطة ضد مظاهرات مسيرة الديمقراطية من أجل حزب الشعوب الديمقراطي، إلى جانب استثناء وسائل الإعلام التركية لحزب الشعوب الديمقراطي من برامجها، إلى أن مشاكل التسعينات تعود إلى الماضي. يجب التحقيق بشأن نواب أولئك الذين يرغبون في سجن وإسكات أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي، الذي لديه ثالث أكبر مجموعة في البرلمان بعد الحزب الحاكم والمعارضة العلمانية الرئيسية. وبالنظر إلى كل هذا، يجب علينا أن نتذكر ما قد يلجأ إليه أصحاب السلطة في البلاد.

وأخيراً، يجب على أولئك الذين يعتقدون أن حزب العدالة والتنمية الحاكم ذا الجذور الإسلامية والمحافظة اجتماعياً لن يسمح مطلقاً بإعادة فتح الكازينوهات، يجب عليهم أن يتذكروا أيضاً أن حزب الحركة القومية اليميني المتطرف كان جزءاً من الحكومة الائتلافية عندما حظرت تركيا عقوبة الإعدام وكان حزب اليسار الديمقراطي جزءاً من نفس التحالف عندما طبقت تركيا سياسات التقشف تماشياً مع صندوق النقد الدولي.

**معروف أن طريق الهيرودين الأكثر فعالية إلى أوروبا يمر من أفغانستان عبر إيران وتركيا ومع ذلك كان مالوفا أن يستخدم التجار الحدود التركية مع شمال العراق**

مثال على ذلك: خلال محاكمات عصابة يوكسوكوفا، التي تالتت من ضباط الجيش والشرطة الذين تورطوا في قتل ما لا يقل عن 16 مدنياً، وابتزازهم، والاتجار بالمخدرات، وإخفاء المتهمين في السجن، وجرائم أخرى مختلفة. وبشكل مختصر، كلما كانت لدى الأكراد مساحة أقل للأنشطة في



سوسورلوك، ويوضح كيف دخلت جميع الأطراف في حرب واضحة مع بعضها البعض بسبب المال. وأسهل طريقة لغسل أموال المخدرات هي من خلال الكازينوهات، وإلى جانب المخدرات والمقامرة، هناك تجارة الأسلحة. وبحسب شهادات الرجال الذين قاموا بتأدية خدمتهم العسكرية الإلزامية في الجنوب الشرقي، قالوا إنه في التسعينات لم يتم التحقيق بشأن كمية الذخيرة التي استخدمها الجيش أثناء قتاله ضد حزب العمال الكردستاني.

كانت هناك قصص عن كمان مفتعلة ينصبها حزب العمال الكردستاني لواقع الجيش، ومن ثم تقوم وحدات الجيش باستخدام نصف ذخيرتها لوقف هذه الكمان. لا أحد يستطيع حقا معرفة كمية الذخيرة التي تم استخدامها بالفعل، أو في الواقع ما إذا كان هناك هجوم من حزب العمال الكردستاني أم لا.

المعلومات التي أصبحت علنية بعد حادثة سوسورلوك أظهرت أنه مع دفع السياسيين الأكراد خارج السياسة الديمقراطية في التسعينات، اكتسبت الهجمات الإرهابية زخماً، خاصة في منطقة جنوب الشرق ذي الأغلبية الكردية، والذي سمح بدوره بالمزيد من تهريب المخدرات عبر الحدود الجنوبية لتركيا.

تحدث إينيس بربر أوغلو، أحد ثلاثة من أعضاء المعارضة الذين تم سحب مناصبهم كقوائم مؤرخاً، عن طائرات هليكوبتر عسكرية تنقل المخدرات في كتابه "كود نيم: بوكسوكوفا"، الذي سمي على اسم مدينة في محافظة هكاري على طول الحدود مع العراق، وهي مركز دعم رئيسي لحزب العمال الكردستاني المحظور.

يصور فيلم المخرج درويش زعيم لعام 2001 بعنوان "إيفانتس أند جراس" قصصاً مستوحاة من حادثة

علي عبادي  
كاتب في أحوال التركية

تتمتع المقامرة بتاريخ غني في تركيا، ولكن الكازينوهات تم تقنينها فقط في الثمانينات تحت رئاسة رئيس الوزراء تورغوت أوزال. سمح التشريع فقط بفتح الكازينوهات داخل الفنادق، وكانت مخصصة فقط للسياح لجذب الأموال إلى البلاد.

وفي 21 ديسمبر 1996، حظرت تركيا رسمياً الكازينوهات مرة أخرى، مما أدى إلى إغلاقها. ومع ذلك، ووفقاً لعمليات الشرطة كل عام، كان من الممكن ملاحظة كازينوهات القمار المختلفة تواصل تقديم الخدمة للناس.

ما يجعلني أعتقد أن الكازينوهات قد تكون في طريق العودة اليوم، من ناحية أخرى، ليس اقتراحاً من اتحاد الفنادق التركي، أو مطالبة قطاع السياحة بتحقيق هذه الغاية. لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج من المناقشات حول ما إذا كان يجب إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد.

قد يبدو الاثنان غير مرتبطين تماماً، لكنهما في الواقع مرتبطان كثيراً. وهذا يذكرنا في التاريخ الحديث بمقتل رجل الأعمال التركي عمر لوتفو توبال عام 1996، والذي كان يُلقب بـ"ملك الكازينو". وبعد ذلك ببضعة أشهر، وقع حادث سيارة سوسورلوك، والذي كشف فيه وزير الداخلية التركي، وعضو في البرلمان، ورئيس مافيا ومهرب مخدرات، ومسؤول كبير في الشرطة، وأدى إلى كشف فضيحة "الدولة العميقة".

وبعد وقت قصير من الحادث، تم غلق الكازينوهات. وبعد وفاة توبال، بدأت وسائل الإعلام التركية فجأة في سرد قصص عديدة عن مدى سوء الكازينوهات.